الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ بوصفها العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا ،

وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، الذي اعتمدت فيه الجمعية برنامج العقد الثاني وقررت تعديل فترة برنامج العقد لتشمل السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ ،

وإذ يضع في اعتباره قرار مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٧٣٩ (د - ٢٧) [١٦٦] ومقرره ١ (د - ٢٧) [١٦٧] المؤرخين ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ،

وإدراكاً منه للحاجة إلى المواءمة بين العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا والعقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا ،

وإذ يضع في اعتباره الأحكام ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ [٣٥] ، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ،

١ - يلاحظ أن مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الحادي عشر ، المعقود في بورت لويس في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، درس خطة العمل الرامية إلى مواءمة العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا والعقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا [١٦٨] ووضع توصيات بهذا الشأن ؛

٢ - يكرر نداءه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن ينظر في إطار العنصر الإقليمي لدورته البرنامجية الخامسة لأفريقيا (١٩٩٢ - ١٩٩٦) في تخصيص موارد كافية لدعم أنشطة البرنامج فيما يتعلق بالعقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا ؛

٣ - يناشد المؤسسات المالية ، وبوجه خاص البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ، النظر في تقديم الدعم الكامل لبرنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا والمساهمة بصورة فعّالة في تمويل مشاريع محددة في تنفيذ البرنامج على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ؛

٤ - يحث البلدان الأفريقية على إعطاء الأولوية لحشد مواردها المالية الخاصة بها من خلال زيادة الادخار المحلي وتحسين إدارة الموارد الوطنية من أجل تمويل برنامج العقد الثاني وتنفيذه ؛

٥ - يدعو البلدان الأفريقية والمؤسسات الإنمائية الأفريقية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد بيئة مواتية تفضي إلى الاستثمار الصناعي المحلي والأجنبي والخاص والعام ؛

٦ - يحث البلدان الأفريقية على تعزيز القطاع الخاص وإشراكه بصورة كاملة في صنع القرارات وفي تنفيذ برنامج العقد الثاني ؛

٧ - يدعو البلدان الأفريقية إلى تقديم الدعم الكافي لمنظمي المشاريع الأفريقيين من أجل تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ؛

٨ - يطلب إلى الجمعية العامة تقديم موارد كافية إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل العقد الثاني ، وبوجه خاص لتعزيز التعاون الصناعي في تنفيذ برنامج العقد ؛

٩ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للّجنة الاقتصادية لأفريقيا والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مواصلة مواءمة أنشطتهما الرامية إلى دعم الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لكفالة التنفيذ الفعّال للعقد الثاني .

الجلسة العامة ٤٦
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

## ٦٦/١٩٩٣ - العقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يذكّر بقرار مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٧١٠ (د - ٢٦) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩١ [١٦٩] الذي اعتمد فيه مؤتمر الوزراء برنامج العقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا ،

وإذ يذكّر أيضاً بقراره ٨٣/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ، الذي طلب فيه رسمياً إلى الجمعية العامة بدء العقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا ،

وإذ يشير إلى مقرر الجمعية العامة ٤٥٦/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الذي وافقت فيه الجمعية على برنامج العقد الثاني ، بما في ذلك توفير الموارد لتنفيذه ،

وإذ يشير أيضاً إلى قراري مؤتمر وزراء النقل والاتصالات والتخطيط الأفريقيين ٨٤/٩١ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩١ [١٧٠] و ٨٩/٩٣ المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ [١٧١] ،

وقد نظر في تقرير مؤتمر وزراء النقل والاتصالات والتخطيط الأفريقيين عن اجتماعه التاسع ، المعقود في أديس أبابا في ١٢ و ١٣ آذار/مارس ١٩٩٣ [١٧١] ،

وإذ يضع في اعتباره أن أول تقييم واستعراض لمنتصف المدة لبرنامج العقد الثاني قد تقرر إجراؤه في عام ١٩٩٤ ،

وإذ يلاحظ أنه سيتم إعداد مشاريع جديدة لإدراجها في البرنامج في عام ١٩٩٥ ،

وإذ يسلِّم بأهمية تعبئة الموارد والأنشطة الترويجية الأخرى من أجل نجاح تنفيذ برنامج العقد الثاني والمشاريع الجديدة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ،

وإذ يلاحظ مع التقدير ما قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دعم هائل لإعداد وبدء برنامج العقد الثاني ،

١ - يطلب إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظر بصورة إيجابية في تمويل أنشطة ترمي إلى دعم تنفيذ برنامج العقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا ، وذلك خلال دورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وفي مواصلة هذا التمويل ؛

٢ - يناشد فرادى المؤسسات المالية الأفريقية والدولية زيادة دعمها لمشاريع برنامج العقد الثاني وأنشطته وتسهيل تمويل هذه المشاريع والأنشطة ؛

٣ - يناشد الدول الأعضاء الأفريقية كفالة تنفيذ المشاريع الجديدة التي ستدرج في برنامج العقد ومواصلة هذا التنفيذ بنشاط ؛

٤ - يطلب إلى المؤسسات الأعضاء في لجنة تعبئة الموارد للعقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا ، وبصفة خاصة مصرف التنمية الأفريقي بصفته رئيساً للّجنة ، الاضطلاع بأنشطة لتعبئة الموارد والترويج بغرض تعزيز نجاح تنفيذ البرنامج ؛

٥ - يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بصفتها وكالة رائدة ، هي وجميع آليات العقد الثاني للنقل والاتصالات ذات الصلة القيام بما يلي :

( أ ) إجراء تقييم منتصف المدة الأول في عام ١٩٩٤ لبرنامج العقد الثاني ، على النحو المنصوص عليه في استراتيجية التنفيذ ؛

( ب ) تنقيح أهداف برنامج العقد الثاني واستراتيجيته في ضوء الظروف المتغيرة ، إن دعت الحاجة لذلك ، بالتشاور مع الدول الأعضاء ؛

( ج ) مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية الأفريقية في إعداد وتمحيص المشاريع الجديدة لإدراجها في البرنامج في عام ١٩٩٥ على النحو المنصوص عليه في خطة تنفيذ البرنامج [١٧٢] ، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء ؛

( د ) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين بشأن العقد الثاني من أجل نشر الاستراتيجية والترويج لأهداف العقد الثاني في أفريقيا ؛

٦ - يطلب إلى الجمعية العامة تزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بصفتها الوكالة الرائدة للعقد الثاني ، بالموارد الكافية المخصصة من الميزانية العادية لتمكينها من الاضطلاع بفعالية وكفاءة بالأنشطة الواردة في الفقرات ٥ (أ) إلى (د) أعلاه ؛

٧ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للّجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يقدم إلى مؤتمر الوزراء في اجتماعه العشرين تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٤٦
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

## ٦٧/١٩٩٣ - تعزيز نظم المعلومات المتعلقة بالتنمية من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يساوره القلق إزاء الفجوة الواسعة بين الشمال والجنوب في تدفق المعلومات الحيوية وفي اقتناء تكنولوجيا المعلومات واستخدامها ،

وإدراكاً منه لأهمية المعلومات في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا ، لا سيما من خلال تعزيز التجمعات الإقليمية القائمة وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة إلى إنشاء شبكات بيانات وقواعد بيانات على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية [١٧٣] ، فضلاً عن التركيز على تكنولوجيا المعلومات المحددة في اتفاقية لومي الرابعة ، الموقعة في لومي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ يشير إلى قرارات مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٧١٦ (د - ٢٦) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩١ [١٦٩] و٧٢٦ (د - ٢٧) و٧٣٢ (د - ٢٧) المؤرخين ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ [١٦٦] ،

وتقديراً منه للدعم المتواصل الذي يقدمه مركز بحوث التنمية الدولية إلى نظام المعلومات المتعلقة بالتنمية للبلدان الأفريقية من أجل تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال المعلومات ،

وتقديراً منه أيضاً للدعم الذي توفره إحدى عشرة دولة عضواً من أجل تقديم مشروع تكنولوجيا المعلومات من أجل أفريقيا كي تنظر فيه لجنة الجماعات الأوروبية مرة أخرى في إطار اتفاقية لومي الرابعة ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح أداء نظام المعلومات المتعلقة بالتنمية للبلدان الأفريقية التابع للّجنة الاقتصادية لأفريقيا في إيصال المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء ،

وإذ يلاحظ أيضاً مع الارتياح مقترح الأمين التنفيذي للّجنة الاقتصادية لأفريقيا الداعي إلى إدراج أنشطة النظام في الميزانية البرنامجية للّجنة ،